

في سابقة تاريخية.. الإعدام لبرويز مشرف بعد إدانته بالخيانة العظمى

كتبه عائد عميرة | 17 ديسمبر، 2019



أسدلت محكمة مكافحة الإرهاب في باكستاناليوم الثلاثاء، ستار على محاكمة الرئيس الأسبق برويز مشرف بعد أن أدانته بالخيانة العظمى وتقويض الدستور وحكمت عليه بالإعدام، وهي محاكمة بدأت منذ 5 سنوات دافع فيها مشرف - الذي أجبر على الاستقالة سنة 2008 تحت ضغط الشارع - بشراسة، إلى أن استحكمت منه أخيراً في سابقة هي الأولى في تاريخ هذا البلد الآسيوي.

برويز الذي وصل إلى السلطة عام 1999 عن طريق انقلاب عسكري، مدان بأربع قضايا هي الانقلاب وتعطيل الدستور وإعلان حالة الطوارئ وعزل رئيس القضاء افتخار تشودري، على أن لتاريخ الرجل في الحكم سجل حافل من القضايا المثيرة للجدل، سنلقي في هذا التقرير الضوء على أبرزها.

الخيانة العظمى

محاكمة برويز مشرف بتهمة **الخيانة العظمى** بدأت سنة 2014، حيث وجّهت له حينها اتهامات الخيانة العظمى لتعطيله الدستور وفرضه حالة الطوارئ وإقالة قضاة حين كان في السلطة عام 2007 في إطار مساعيه لتمديد فترة رئاسته، في ظل معارضة متزايدة.

وشكل رئيس الوزراء الباكستاني **نواز شريف**، المنافس الأكبر لبرويز مشرف، في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 محكمة خاصة لحاكمه السابق بتهمة "الخيانة العظمى" وهي سابقة في تاريخ باكستان، الدولة التي حكمها عسكريون على مدى عقود منذ استقلالها في 1947.

وتنص المادة السادسة من الدستور الباكستاني على اتهامات بـ"الخيانة العظمى" بحق أي شخص يعلق العمل بالدستور بالقوة أو "يساعد" شخصاً ما على القيام بذلك، وكان مشرف أعلن حالة الطوارئ في نوفمبر 2007 قبل فترة وجيزة من حكم كان مرتقباً من المحكمة العليا حول شرعية إعادة انتخابه رئيساً قبل ذلك بشهر فيما كان أيضاً قائداً للجيش.

قتلت بوتو، في 27 ديسمبر/كانون الأول 2007، أمام الآلاف من مناصريها
خلال تجمع انتخابي كبير في روالينبي

لم يكتف مشرف حينها بإعلان حالة الطوارئ وتعليق العمل بالدستور فقط، بل عمد إلى اعتقال وعزل كبار قضاة البلاد بينهم رئيس السلطة القضائية الذي طعن بقراره. ويصف برويز مشرف هذه المحكمة بأنها "انتقام سياسي" وأنه ضحية مؤامرة دبرها قضاة كان قد أقالهم سنة 2007، إلى جانب رئيس الوزراء نواز شريف الذي أطاح به سنة 1999 في انقلاب عسكري.

وكان مشرف قد استقال من رئاسة باكستان في 18 أغسطس/آب 2008 بعد حوالي تسع سنوات من الحكم، بعد أن ساءت علاقته بالائتلاف الحاكم الذي طالب بعزله ومساءلته، فضلاً عن اتهامه من قبل المعارضة الباكستانية لتوريط الجيش في عدة معارك داخلية.

بعد استقالته، غادر مشرف باكستان متسللاً بين العديد من الدول، إلا أنه عاد في مارس/آذار 2013، للمشاركة في الانتخابات البرلمانية مع حزبه. بعد شهر فقط من عودته، قامت قوات الأمن باعتقاله ووضعه قيد الإقامة الجبرية لتبدأ سلسلة المحاكمات في حقه.

اغتيال منافسته السابقة بینازیر بوتو

إلى جانب الخيانة العظمى يتهم برويز مشرف باغتيال رئيسة الوزراء السابقة بینازیر بوتو (أول امرأة تتولى الحكم في دولة مسلمة)، وكان المدعى العام الباكستاني قد وجه له في أغسطس/آب 2008 تهم "القتل والتواطؤ الإجرامي للقتل وتسهيل عملية الاغتيال".

وكانت زعيمة حزب الشعب الباكستاني التي انتخبت مرتين رئيسة وزراء في باكستان، البلد المسلم الذي يصل عدد سكانه حالياً إلى 180 مليون نسمة، بینازير بوتو، قد اغتيلت خلال تجمع سياسي عام 2007 إلا أن حكومة مشرف اتهمت وقتها زعيم "حركة طالبان" الباكستانية بيعة الله محسود بقتلها الأمر الذي نفاه محسود تماماً. وقد قتل محسود لاحقاً بضربة من طائرة أميركية بدون طيار.



زعيمة حزب الشعب الباكستاني بینازير بوتو

قتلت بوتو، في 27 ديسمبر/كانون الأول 2007، أمام الآلاف من مناصريها خلال تجمع انتخابي كبير في رواليبنيدي، قبل ذلك استهدف موكبها تفجيري انتحاريين في كراتشي إلا أنها لم تصب بسوء فيما قتل العشرات. وإثر اغتيالها أرجئت الانتخابات إلى شباط/فبراير 2008 وفاز فيها حزبها وتولى خلافتها أرملها آصف علي زدادي.

سنة 2010، أرسلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق أصدرت تقريراً من سبعين صفحة، نزولاً عند طلب حزب الشعب الباكستاني الذي تزعمه عائلة بوتو، ورأى الأمم المتحدة أن برويز مشرف لم يوفر لبوتو الحماية الضرورية التي كانت حالت دون اغتيالها، رغم أنها كانت مهددة.

واعتبرت الأمم المتحدة أن الشرطة أخلت بواجباتها حين غسلت ساحة الجريمة باللاء بعد أقل من ساعتين على الاغتيال، وبعدم القيام بتشريح جثة بوتو. وأشارت الأمم المتحدة إلى ما يتحقق مجرد قلة الكفاءة، إذ رجحت أن تكون الريئات العسكرية الباكستانية طمست التحقيق.

قتل نواب اکبر بکتی

فضلاً عن ذلك يلتحق القضاء الباكستاني مشرف للاشتباه بضلوعه في قتل القائد البلوشي **نواب أكبر بكى** الذي قتل في عملية عسكرية بإقليم بلوشستان في عام 2006، وأدى مقتل الزعيم البلوشي حينها إلى انتشار موجة العنف في كافة أنحاء الإقليم، وتوحيد القبائل البلوشية في محاربة الحكومة المركزية ورفع شعار الانفصال عن باكستان.

وعلى إثر قتل نواب أكبر بكثير على يد قوات من الجيش في أغسطس/أب 2006، ساءت الأوضاع في ولايتي بلوشستان والسندي (جنوب غرب باكستان) وأدت الاضطرابات إلى وقوع عديد القتلى والجرحى فضلاً عن خسائر كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة.

تعتبر تصفيه بكي الذي كان ذات يوم وزيراً للداخلية وحاكمًا لبلوشستان ثاني حادثة من نوعها في تاريخ باكستان السياسي بعد إعدام رئيس الوزراء الأسبق بوتو

وكان نواب أكبر بكثير زعيم قبائل البلوش الذي يتجاوز عدد رجالها 200 ألف شخص ورئيس حزب جمهوري وطن قد اضطر إلى الاحتماء في كهف بمقاطعة كوهلو باقليم بلوشستان وقام الجيش الباكستاني بعد التحقق من وجوده هناك بشن عملية عسكرية قتل فيها بكثير بعد أن انهارت عليه أجزاء من الكهف مما استغرق انتشال جثته خمسة أيام.

وتعتبر تصفية بكفي الذي كان ذات يوم وزير الداخلية وحاكمًا لبلوشستان ثانية من نويعها في تاريخ باكستان السياسي بعد إعدام رئيس الوزراء الأسبق بوتو، وعقب عملية قتلها هناً "شرف" قادة الجيش على ما قاموا به وهو ما لقي استهجاناً كبيراً.

ويطالب سكان ولاية بلوشستان -وهم الأشد فقراً من بين ولايات باكستان الأربع- الحكومة المركزية في إسلام آباد بتوزيع عادل لثروات البلاد خاصة الغاز الطبيعي الذي تمتلكه الولاية ولا يستفيدون منه هم كما يقولون.

اقتحام المسجد الأحمر

إلى جانب هذه القضايا الثلاثة، يحاكم مشرف في قضية رابعة تتعلق بالهجوم الدموي الذي شنه الجيش على إسلاميين متحصنين في المسجد الأحمر في إسلام آباد في شهر تموز/يوليو 2007، وراح ضحية الهجوم العشرات من المسلمين غالبيتهم من النساء.



أثر اقتحام المسجد الأحمر على شعبية مشرف

في عملية اقتحام المسجد الأحمر أو "لال مسجد"، قتل نائب الإمام وشقيقه عبد الرشيد غاري، وبني هذا المسجد عام 1969 وكان يعد أكبر مسجد في إسلام آباد إلى ما قبل تشييد مسجد فیصل، ودخل المسجد في مواجهة مع الحكومة بعد انضمام باكستان إلى ما يسمى الحرب الأميركية على الإرهاب أواخر 2001 التي بدأت بإسقاط نظام طالبان في أفغانستان المجاورة وكانت المدارس الدينية منتقلة لها.

رابط المقال : <https://www.noonpost.com/35273>